

# منظمة العفو الدولية

## بيان للتداول العام

04 مايو/ أيار 2016

رقم الوثيقة: ASA 21/3948/2016

### إندونيسيا: ضعوا حداً للاعتقالات الجماعية والقمع ضد المتظاهرين السلميين

تستنكر منظمة العفو الدولية اعتقالات قوات الشرطة الإندونيسية الجماعية لنشطاء " بابوا" السياسيين سواء في إقليم " بابوا" أو في غيره من أقاليم إندونيسيا. لقد أُلقي القبض عليهم لمجرد ممارستهم لحقوقهم في حرية التجمع السلمي والتعبير. ويجب الإفراج عن أولئك الذين ما زالوا محتجزين منهم فوراً ودون قيد أو شرط. في 2 مايو/ أيار أُلقي القبض على نحو 1700 من نشطاء " بابوا" بعد أن نظموا وشاركوا في سلسلة من المظاهرات السلمية في مناطق جايا بورا، ومرايوكه، وفاكفاك، وسورونغ ووامينا في أقاليم بابوا وبابوا الغربية، وكذلك في سيمارانغ، بإقليم جاوا الوسطى وفي ماكاسار بإقليم جنوب سولاويسي .

وقد نظم المظاهرات المذكورة أنصار "الحركة المتحدة تحرير بابوا الغربية" (الحركة المتحدة)، وهي مظلة للمجموعات المؤيدة لاستقلال " بابوا"، وذلك دعماً لطلبها الحصول على العضوية الكاملة في المجموعة الميلانيزية الرائدة، وهي منظمة دولية إقليمية لبعض حكومات المحيط الهادئ. كما كانت المظاهرات أيضاً احتفالاً بالذكرى السنوية 53 من تسليم بابوا الغربية للحكومة الإندونيسية من قبل السلطة التنفيذية المؤقتة للأمم المتحدة في 1 مايو/ أيار 1963، وتزامنت مع انعقاد منتدى البرلمانين الدوليين حول " بابوا الغربية" المنعقد في لندن في 3 مايو/ أيار، والذي ناقش دعم إجراء استفتاء تحت إشراف دولي لإقليم بابوا في إندونيسيا.

في الفترة التي سبقت الأنشطة المذكورة، أي بين 29 أبريل/ نيسان و 1 مايو/ أيار، اعتقلت قوات الشرطة في "بابوا" و"بابوا الغربية" نحو 50 ناشطاً في جايا بورا، ووامينا وماريوكه عندما كانوا يوزعون منشورات تدعو الناس للانضمام إلى المظاهرات.

وفي 2 مايو/ أيار، اعتقلت قوات الشرطة من نشطاء بابوا السلميين نحو 45 في سيمارانغ، بإقليم جاوا الوسطى ونحو 42 في ماكاسار بإقليم جنوب سولاويسي .

وفي 2 مايو/ أيار أيضاً، اعتقلت شرطة منطقة سورونغ وفاكفاك بإقليم بابوا الغربية ما لا يقل عن 67 من نشطاء بابوا أثناء مسيرة سلمية.

وفي نفس اليوم اعتقلت قوات الشرطة المحلية بإقليم بابوا، نحو 130 ناشطاً سلمياً في ماريوكه ووامينا. كما اعتقلت قوات الشرطة التابعة لمقر جايا بورا نحو 1450 ناشطاً، واحتجزتهم في حقل مفتوح تحت الشمس الحارقة، وأمرتهم بالتجرد من قمصانهم.

ورغم أن معظم هؤلاء الناشطين الذين تم اعتقالهم قد أطلق سراحهم بعد يوم واحد دون توجيه تهمة إليهم، فإن هذه الاعتقالات التعسفية تسلط الضوء على البيئة القمعية التي تكتنف الناشطين السياسيين حالياً في إقليم بابوا.

إن الاستخدام الواسع النطاق للاعتقال التعسفي في منطقة بابوا، لردع النشاط السياسي، وقمع ممارسة الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير، على ما يبدو، يظهر بوضوح فشل الحكومة الإندونيسية في التمييز بين النشطاء السلميين الذين يدعمون استقلال بابوا من خلال التعبير السلمي عن الرأي، وأولئك المرتبطين بالجماعات المسلحة المؤيدة للاستقلال التي تسعى أهدافها عن طريق العنف أو التهديد باستخدامه.

وتقر منظمة العفو الدولية بأن الحكومة الإندونيسية تحتاج إلى الحفاظ على النظام العام على أراضيها. ومع ذلك، فيجب عليها أن تضمن أن تكون أي قيود على حرية التعبير والتجمع السلمي طبقاً للالتزامات إندونيسيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإندونيسيا إحدى الدول الأطراف فيه.

وتتخوف منظمة العفو الدولية من أنه قد يكون هناك المزيد من الاعتقالات ضد النشطاء السياسيين السلميين في الأسابيع التي تسبق قمة المجموعة الميلانيزية الرائدة القادمة المقرر مبدئياً بين نهاية مايو/

أيار وبداية يونيو/ حزيران 2016، والتي ستنتظر في الطلب المقدم من " الحركة المتحدة" لنيل العضوية الكاملة في المجموعة الميلانيزية الرائدة.

## خلفية

بابوا الغربية ( ويشار إليها كذلك أحيانا بإسم بابوا) هي النصف الغربي من جزيرة غينيا الجديدة، وتضم إقليمين هما: " بابوا الغربية" و "بابوا".

و"الحركة المتحدة لتحرير بابوا الغربية" (الحركة المتحدة) هي مظلة أنشئت في ديسمبر/ كانون الأول 2014 وتتكون من فصائل مختلفة لحركة استقلال بابوا.

المجموعة الميلانيزية الرائدة هي منظمة حكومية دولية، تأسست في لقاء سياسي انعقد في 1983، وهي تتكون من أربع دول ميلانيزية هي فيجي، و بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو، بالإضافة إلى الجبهة الكاناكية الاشتراكية للتحرير الوطني لكاليدونيا الجديدة ( وكاليدونيا الجديدة أراض خاضعة فرنسا في جنوب المحيط الهادي). وفي يونيو/ حزيران 2015، أصبحت إندونيسيا عضواً مشاركاً في المجموعة الميلانيزية الرائدة التي منحت (الحركة المتحدة) صفة المراقب. أما مجموعة البرلمانين الدوليين لبابوا الغربية فهي مجموعة من السياسيين من الأحزاب المختلفة التي تدعم حق إقليم بابوا في تقرير مصيره. وقد انطلقت من لندن، في المملكة المتحدة، في 2008، ولدى المجموعة حالياً 95 عضواً من مختلف دول العالم.

ولا تتخذ منظمة العفو الدولية أي موقف بشأن الوضع السياسي لأي إقليم في إندونيسيا، بما في ذلك الدعوات المطالبة بالاستقلال. ومع ذلك، ترى منظمة العفو الدولية أن الحق في حرية التعبير يحمي حق الدعوة السلمية للاستقلال أو أي

حلول سياسية أخرى لا تنطوي على التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف.